

اللغة والسياسة

ل. ب. نيكولسكي

اللغة، كوسيلة تواصل وتعبير عن ثقافة السلالة البشرية، بعيدة عن الطبقات والفئات، وحيادية تجاه السياسة. إنها تلي حاجات الاتصال الثقافي للمجموعات الاجتماعية الإقليمية المختلفة في مرحلة تطور معينة للوحدة السلالية، وتستوجب إدراكها من قبل جميع أعضاء هذه الوحدة كسمة ثابتة فيهم وفي متناولهم العام. في هذا بالذات، وفيه فقط، تتأصل الحيادية السياسية للغة، التي تميّزها عن الظواهر الاجتماعية الأخرى.

وبالرغم مما تمّ ذكره فإن مرحلة ما بعد الاستعمار تغصّ بالنزاعات الاجتماعية السياسية، الناشئة بسبب اللغة^(*)، النزاعات التي إن لم تكن اللغة سبباً أولياً لها، فقد كانت مبرراً خطيراً إلى درجة كافية لإحداث الصدمات السياسية (الباكستان الشرقية عام ١٩٤٨، الهند نهاية عام ١٩٦٤ - بداية ١٩٦٥، ماليزيا نهاية الستينيات - بداية السبعينيات.. الخ.).

إن ظهور المشكلات اللغوية، واكتسابها الطابع السياسي، يتحددان في أغلب الأحيان بعوامل ذاتية، تلعب الدور الأكبر بينها علاقة السلالات والكيانات الاجتماعية الكاملة بالتشكيلات اللغوية الخادمة لها (بلغات معينة أو بأشكال وجودها - باللغات الفصحى، باللهجات). وتنشأ العلاقة بالتشكيل اللغوي عن وعي صفاته اللسانية المتشكّلة والموجودة موضوعياً ودوره في حياة السلالة أو المجتمع الذي يضم الوحدة السلالية المعنية. إن صفات ودور التشكيل اللغوي، التي يعيها أعضاء السلالة أو المجتمع، تُعتبر مقدمات أولية اجتماعية نفسانية لاستخدام الشعارات اللغوية في الصراع الإيديولوجي. من المعروف، أنه إبان العمليات السلالية (تكتلات، اندماجات) وخلال

(*) نيكولسكي ل. ب. اللغة والسياسة في بلدان الشرق غير السوفييتي.. في كتاب: الثقافة والسياسة في بلدان آسيا وأفريقيا بالروسية.

دار «ناووكا». موسكو، ١٩٨٦.

مختلفة في الأهمية الاجتماعية (رسمية، من جهة، وأسرية معيشية، من جهة أخرى). إبان هذا تُعتبر التشكيلات اللغوية أكثر نفوذاً إذا كانت تتوظف في حقول التواصل العالية، وأقل نفوذاً إذا كانت تستخدم في الحقول الدنيا، في الاتصال اليومي المعيشي، بغض النظر عن أن أغلبية أفعال الاتصال تجري في الحقل الأخير بالذات. لهذا السبب تُقوّم لغات الدول (الهندية في الهند، السواحلية في تانزانيا، الماليزية في ماليزيا، النيبالية في نيبال... الخ) وكذلك اللغات القومية الفصحى، وفقاً لذلك، بدرجة أعلى من اللغات الإقليمية أو اللهجات.

ومما يؤثر على التصوّر عن نفوذية التشكيل اللغوي كذلك الوضع الاجتماعي والتوجه الثقافي للمتكلمين بالتشكيل. فبحسب الانتماء الاجتماعي، والتعليم المحصّل، والارتباط بهذه الثقافة أو تلك يمكن أن تُعتبر لغات مختلفة وأشكال وجودها ذات نفوذ. وهكذا، تتمتع اللغات الأوروبية الغربية بنفوذ عالٍ بين الشرائح النخبوية من سكان البلدان المتحرّرة، والانكليزية في الشرائح الوسطى، أما بين الفئات المثقفة المعبأة وطنياً فاللغات الأصلية لتواصل السلالات هي صاحبة النفوذ (على سبيل المثال: الأندونيسية في اندونيسيا، والسواحلية في تانزانيا وكينيا). إن النفوذ الاجتماعي للغة، بتحديدته علاقة السلالات والشرائح الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية بها، يشكل المقدمة الاجتماعية الفسائية الثالثة لاستخدام اللغة للأهداف السياسية والايديولوجية.

وفي مجرى العمليات السلائية والتكاملية الداخلية للدولة يتولّد كذلك لدى أعضاء التجمع السلائي أولدى مواطني الدولة شعوراً بالتعصّب للغة من حيث إنها ثروة روحية للسلالة أو للمجتمع متعدد القوميات وأنها عنصر راسخ في ثقافتها. إن التعصّب للغة، شارطاً ردّ فعل حاملها غير الطبيعي إبان الهجمات عليها والحملات ضدها، وعلى العكس، شارطاً الاستجابة الحارة لجميع المتكلمين بها، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والمادي، حين الدعوة للقيام بالذود عنها، هو المقدمة الاجتماعية الفسائية الرابعة لاستخدام اللغة للأهداف السياسية والايديولوجية.

يمكن للشروط الاجتماعية الفسائية المذكورة أن تتبدّى بمجموعها، ويمكنها أن تُعين العلاقة بهذا التشكيل اللغوي أو غيره. فمثلاً، تتحدّد علاقة سكان مدينة في شمال الهند بالهندية الفصحى بكونها لغة مشتركة بالنسبة إليهم، ذات نفوذ بحكم قيمتها الاتصالية العالية، ويبدى السكان نحوها شعوراً بالتعصّب. وتكون الشروط على الأغلب

التشكيلات اللغوية المتقاربة ويمكن اعتباره أوّل مقدمة اجتماعية نفسانية لاستخدام اللغة لأهداف سياسية وايديولوجية. وهكذا، لتحقيق إعلاء مقام الإقليم الاتحادي هيماتشال - براديش في الهند وتحويله إلى ولاية لسانية، ادّعى زعماء هذا الإقليم أن القسم الأعظم من سكانه يتكلّم باللغة البهارية. وقد تمّ القيام بحملات للدفاع عن حقوق البهاريين، كان من نتيجتها أنه عند تعداد السكان عام ١٩٧١ كان عدد الأشخاص الذين اعتبروا أن البهارية لغتهم الأم قد ارتفع بنسبة ٢٨٠٪. في حين مازالت البهارية تعتبر مجموعة لهجات ولم تكتسب معياراً دلاليّاً عاماً [٨، ص ٤٥].

وتوعى الخصوصية اللسانية للغة من قبل حاملها، مولدة لديهم تصوراً عن فرادتها، وهي ما يصبح ثاني مقدمة اجتماعية نفسانية لاستخدام اللغة لأهداف سياسية وايديولوجية. وهكذا، بعد حصول البلاد على الاستقلال، وتوقع الإصلاحات التي تقتضي تقسيماً إدارياً إقليمياً جديداً، سعى الأمراء الاقطاعيون الهنود عن عمد إلى تضخيم خصوصية شكل الكلام الذي يتكلمون به في هذه الإمارة، شجعوا تطور الأسلوب اللغوي الرفيع، ونشطوا الأبحاث العلمية في مجال اللغة والفولكلور [٤، ص ١٣١ - ١٣٣].

في مجرى العمليات السلائية والتكامل الداخلي للدولة، وبحسب تعاضم التبادل الاقتصادي والثقافي داخل السلالة أو المجتمع، يبدأ لدى أفرادها وعي قيمة الاتصال للغة المشتركة، وعي فائدة هذه اللغة في حياتهم ونشاطهم. وتتعلّق قيمة الاتصال للغة بحجم وظائف الاتصال الخاصة التي تؤديها هذه اللغة، أو، بعبارة أخرى، تتعلّق بعدد حقول التواصل التي تخدمها هذه اللغة (حالات قصوى: إحدى اللغات تتوظف في جميع حقول التواصل، وأخرى في حقل واحد فقط). فتكون قيمة الاتصال للغة أعلى إذا كانت تخدم عدّة حقول تواصل. وتبلغ القيمة أعلى درجة عندما تتحول اللغة إلى وسيلة اتصال شاملة وتساعد على التواصل في المستوى الرسمي، في العمل وفي المنزل.

وتكمن قيمة الاتصال للتشكيل اللغوي في أساس التصوّر عن نفوذه الاجتماعي. ويتوافق المفهوم «قيمة الاتصال» و«النفوذ» كقاعدة عامة، إذ أن التشكيل اللغوي الذي يمتلك قيمة اتصال عالية يتمتع كذلك بنفوذ اجتماعي كبير. لكنّ إضافة إلى ذلك يتعيّن نفوذ اللغة أيضاً بطابع ووظائف الاتصال التي تؤديها هذه اللغة. وتتلخص المسألة في أن التشكيلات اللغوية تستطيع خدمة حقول تواصل

الظروف الملائمة لتوظيف وتطور إحداها أو بعضها فقط؛ أما اللغات الأخرى، فبغض النظر عن أهميتها كوسيلة تواصل، وخلافاً لرغبة حامليها، فإنها تزاح من الحقول الهامة للحياة، ويُمد تطورها. كما يظهر عدم تكافؤ اللغات في تلك الحالة التي يتركز الاهتمام عندها من قبل الأوساط الحاكمة على توظيف وتطوير لغة أو بضع لغات، أما الأخرى فإنها تهمل على أنها من المرتبة الثانية وغير جديرة بالاهتمام.

وكثيراً ما يتكرّس عدم تكافؤ اللغات حقوقياً. ففي دساتير بعض الدول في الشرق غير السوفييتي تعلن عادةً إحدى اللغات رسمية، وطنية، أما صفة اللغات الأخرى فإنها لا تتعين. فمثلاً، في دستور بورما لعام ١٩٧٤ أعلنت اللغة البورمانية لغة الدولة؛ أما فيما يخص اللغات الأخرى فقد ذكر أن الأقوام تستطيع أن تتكلم وأن تكتب بها. وفي دساتير باكستان للأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٢، ١٩٧٣ تم إعلان الأوردية لغة الدولة، أما عن صفة اللغات الأخرى فلم يذكر شيء. في الحقيقة، تركّ دستور باكستان لعام ١٩٧٣ حقّ تعيين لغة الإقليم الرسمية للأجهزة الإدارية الإقليمية. لكنّ وفي هذه الحالة أيضاً يتم حقوقياً توطيد عدم تكافؤ اللغات، إذ أن إحداها تحزرمقام لغة الدولة، أما الباقية فتحصل على مقام اللغات الإقليمية. وفي الوقت نفسه سُجّل في دستور الهند (الباب السابع عشر، الفصل الأول، المادة ٣٤٣) ما يلي: «اللغة الرسمية للاتحاد هي الهندية بالكتابة الريفاناغارية». وفي الملحق الثامن بالدستور تُذكر اللغات الإقليمية (عددتها ١٤، عدا السنسكريتية البائدة التي لا تُعتبر لغة رسمية لأية من الوحدات الإدارية الإقليمية. واللغات تحديداً هي: الأسامية، البنغالية، الفوجاراتية، الهندية، الكانادية، الكشميرية، الملايالية، المراتيهية، الأورية، البنجابية، السيندهية، التاميلية، التلوغية، الأوردية).

كان من الممكن النظر إلى إعلاء شأن الهندية وأربع عشرة لغة إقليمية إلى مقامات مختلفة على أنه انعكاس للحالة اللغوية القائمة في البلد، أولاً، لو كانت الهندية قد أدت بالفعل دور اللغة الرسمية للهند بأكملها، وثانياً، لو كانت قائمة اللغات التي تؤدي وظيفة وسيلة التواصل الإقليمية قد اقتصر على اللغات الأربع عشرة المذكورة. لكن من المعروف، أن الهندية، بغض النظر عن انتشارها الواسع، مرفوضة من الولايات الجنوبية التي تتكلم اللغة الدرافيديية، أما دور لغة الهند الرسمية المشتركة، ودور الاتصال بين الولايات والمركز والولايات ببعضها بعضاً

متباينة القيمة. ويمكن للنفوذية، المشروطة بقيمة الاتصال أن تُكتسب. فمثلاً، الفيليبيني المتعلم الذي يظهر تعصباً للغة التاغالية، من حيث إنها وسيلة التعبير عن الثقافة الوطنية، مازال يبدي رغبته في أن يتعلّم أطفاله في المدرسة باللغة الانكليزية. إذ أن إتقان هذه اللغة يؤمن: «أ- تواصلًا أكثر فعالية، ب- إظهار أن هذا الشخص قد تلقى التعليم، ج- الحصول على عمل جيد، د- القيام برحلات، هـ- استحقاق التقدير واحترام الذات» [١٤]، (ص ١٢٢). ويمكن أن يهيم الشعور بالتعصب للغة القومية. وهكذا، القسم الذي يتكلم أهل اللغة الدرافيديية، من سكان المدن الكبرى جنوبي الهند، يعرف اللغة الهندية ويستخدمها في حياته اليومية. لكن محاولات جعل الهندية اللغة الحكومية الرسمية الوحيدة تواجه من قبلهم مقاومة حادة وعنيدة.

وقد نجد في المستوى الأول آراءً براغماتية (نفعية) بحتة، أما شعور التعصب فينسحب إلى المستوى الثاني. فعلى سبيل المثال، يسعى قسم من طلاب التاميلنادو، بغض النظر عن حالة الشوفينية التاميلية السائدة في هذه الولاية الهندية، وكذلك بالرغم من الدعاية ضد اللغة الهندية الحكومية، إلى إتقان هذه اللغة، حيث إن معرفتها تفتح الطريق إلى الارتقاء الاجتماعي. وعلى العكس، يمكن للتعصب للغة في بعض الحالات أن يكون قوياً إلى درجة أنها لا تعين استخدام التشكيل اللغوي للأهداف السياسية والأيديولوجية فحسب، بل وتُشرطُ فضلُهُ من عداد التشكيلات المتقاربة، بحفزها إياه على التطور التباعدي وعلى التمييز والتكامل اللاحقين. وهكذا، انفصلت لغات من البنجابية وأصبحت مستقلة كالدوغرية واللاندية (السرايكية)، كما صارت لها كتابات جديدة وتطور الآن سريعاً. إن الشروط الاجتماعية النفسانية المذكورة، بالرغم من شرطها هذه العلاقة أو تلك باللغة من جانب السلالة أو المجتمع، لا تستطيع مع ذلك أن تكون سبباً مباشراً للمضاعفات السياسية.

تكمّن الأسباب الأولية لاكتساب اللغة أهمية سياسية في تلك التناقضات بين السلالات، التي تظهر عادة في الشرق غير السوفييتي، في بلدان متعددة القوميات، اختارت طريق التطور الرأسمالي، وهي نتيجة لعدم المساواة الاقتصادية والسياسية، ولل فروق في تطور السلالات الثقافي، ولعدم التكافؤ بين لغاتها، مما يميز العلاقات بين التجمعات السلالية التي تشكل قوام سكان هذه الدول. يتوجب أن نفهم من عدم تكافؤ اللغات ذلك الوضع الذي تتشكّل فيه

معينة في أساس النزوع إلى الحكم الذاتي: «في سبيل الحكم الذاتي للولايات ينسبري جزء من البرجوازية (الوسطى عموماً) المضطهدة من قبل رأس المال الكبير المؤثر على المستوى الهندي العام، وهذا يعني أن جزءاً من المثقفين والموظفين، وبسبب زيادة البطالة، يتقدم بمطالب الدفاع عن مصالح «أبناء الأرض»» [٢، ص ١٦٦]. وإن أهمية لا يستهان بها في تعزيز النضال لإحداث أشكال متنوعة من الحكم الذاتي القومي الإقليمي في البلدان المتحررة يكتسبها كذلك تنشيط نضال الجماهير الكادحة، التي ترى في بلوغ الحكم الذاتي القومي في إطار الدولة متعددة القوميات إمكانية واقعية لتحقيق التحولات الديمقراطية الاجتماعية الاقتصادية. ومن الطبيعي أن يكون المطلب الأول، المقدم إلى حركة في سبيل الحكم الذاتي القومي، هو إعطاء الصفة الرسمية للغة السكان، الذين يشكلون الأغلبية في الوحدة القومية الإقليمية.

أما في الحركات ذات الطابع المعاكس تماماً فتتجلى كذلك مصالح طبقات وأوساط معينة. مثلاً، النهج القومي المتعصب للحزب الوطني الموحد في سري لانكا عام ١٩٥٥ وأحد شعاراته الأساسية «اللغة السنغالية يجب أن تكون اللغة الوحيدة للدولة»، وكان أول من أيد هذا النهج «الزعماء الريفيون الجدد» - وهم البوذيون المنفذون، المرابون، ملاك الأراضي الصغار، المعلمون العامون، العرفان المحليون، الذين لم يتلقوا التعليم الانكليزي وليست لديهم إمكانية الوصول إلى الوظيفة الحكومية، خلافاً للشرائح النخبوية من التاميل اللانكيين، الذين أنعمت عليهم الإدارة الاستعمارية البريطانية [٥، ص ٣٦]. وقد دافعوا عن إحياء الثقافة والأدب السنغاليين التقليديين، مفترضين أن اللغة السنغالية فقط تستطيع أن تصبح لغة الدولة الحديثة المستقلة. وفي الهند «كانت البرجوازية الكبيرة، وفي مقدمتها الاحتكارات الفاعلة على النطاق الهندي العام، مهتمة بتقييد أو حتى بالإلغاء الكامل للحكم الذاتي، وبالتالي، بنشر اللغة الحكومية، وليس الإقليمية، بكافة الأساليب» [٢، ص ١٦٧].

ومن الأسباب الجوهرية لتوتر العلاقات بين السلالات وبروز المسألة اللغوية إلى المقام الأول «الهيمنة السياسية المكشوفة (أو المخفية من الظاهر) من قبل أحد التجمعات القومية على آخر» [٣، ص ٣٢١]. والمثال الواضح على ذلك هو حركة البنغال في باكستان الشرقية في سبيل منح اللغة البنغالية مرتبة على قدم المساواة مع الأوردية، تلك الحركة التي تكلمت بالنجاح عام ١٩٥٤. فإبان التحرك

فتوذيته بالحجم الكامل اللغة الانكليزية فحسب. وإضافة إلى ذلك، يتحقق التواصل الإقليمي والاتصال الرسمي في الولايات المتشكلة حديثاً بمساعدة لغات غير مذكورة في الملحق الثامن بدستور الهند (ميغهاالايا - لغة كهاسي، مانيبور - لغة مانيبور).

ويتوجب الإضافة إلى ذلك أنه في تلك المنطقة من الهند التي تتكلم اللغة الهندية تتوظف تشكيلات لغوية دارجة يتكلم بها ملايين الناس، حيث يوجد أدب وصحافة (راجستانية، مايتيلية، بهوجورية وغيرها)، لكن لا يُسمح لها بالارتقاء إلى مقام اللغة الإقليمية. وزد على ذلك أن التأثير السنسكريتي عالي الدرجة على الهندية الكتابية الفصحى يجعلها صعبة الفهم على حاملي هذه التشكيلات اللغوية. لذلك تعم الحيرة في مدارس الولايات هندية اللغة: هل يتوجب التدريس منذ المدرسة الابتدائية بالهندية الفصحى أم ابتداء التعليم بالتشكيلات اللغوية المذكورة أعلاه؟ وبشكل عام فإن أهمية ودور هذه التشكيلات، ذات الاستخدام الواسع في الحياة، لا يجدان صدقاً في الدستور.

إن عدم تكافؤ اللغات المثبت في الدستور لا يخلق بذاته التناقضات بين السلالات ولا يقويها، مع أنه، من دون ريب، يساعد على إظهارها. هذه التناقضات «في نهاية المطاف... تتعين بعوامل اجتماعية اقتصادية» [٣، ص ٣٢٠]. ويتعبير آخر، يتبين أن السبب الأول للتناقضات هو التفاوت في الوضع الاجتماعي الاقتصادي للتجمعات المتعايشة، وغياب الامكانيات المتعادلة في إشباع الحاجات المادية، وعدم الرضى بهذا الوضع من قبل السلالة أو السلالات ذات الحقوق المنقوصة. وهكذا، قامت في الهند منذ عهد الاستعمار في بداية العشرينات حركة في سبيل إحداث مقاطعات لسانية. وقد نشأت هذه الحركة في تلك الظروف، عندما لم يتوافق التقسيم الإداري للهند البريطانية مع حدود انتشار السلالات. وهذا ما عرقل تطورها الاجتماعي الثقافي وحال دون التماسك السلالي، محدثاً مشكلة الأقليات العديدة ومثيراً التوتر في العلاقات بين السلالات [٢، ص ١٥٥ - ١٥٦].

لقد تم طرح الإقليم اللساني كواحد من أشكال الحكم الذاتي القومي الإقليمي، الذي سيحصل فيه هذا التجمع السلالي أو ذاك على الشروط الأكثر ملاءمة لتطوره، أما حقوقه فإنها ستكون محفوظة من تطاولات التجمعات الأخرى. بيد أنه إضافة إلى هذه التصورات شديدة العمومية كانت هنالك مصالح اقتصادية أيضاً لطبقات

الصغيرة شمال شرقي الهند، واستبدالها بالهندية، مع أن الأسامية تؤدي منذ القديم دور الوسيلة الأساسية للتواصل بين السلالات في تلك المنطقة. إن استبدال الأسامية المستخدمة هذه الوظيفة بالهندية غير المستخدمة من قبل يدفعه كون قبول الأخيرة يجعل جميع السلالات، ومنها الأسامية، والبنغالية، في وضعٍ متساوٍ بإلزامها بتعلم هذه اللغة [٢، ص ١٧٤ - ١٧٥].

يدل كل ما ذكر أعلاه، برأينا، وقبل كل شيء، على الظروف التي يمكن فيها للغة أن تكتسب أهمية سياسية، وللولاة اللغوي أن يُولد أفعالاً سياسية.

كما تكتسب اللغة أهمية سياسية، أي يحدث تسييسها، في تلك الحالات التي تُستخدم فيها بشكلٍ واسعٍ لبلوغ أهداف اجتماعية سياسية.

فعلماً الألسنية الاجتماعية الأميركي ج. روبرت يقترح، بشكلٍ خاص، التمييز بين ما يلي:

- استمالة السكان للمشاركة الواسعة في الحياة السياسية للبلد،

- تحفيز الأفراد السلافي،

- بلوغ التفوق الاقتصادي،

- انتقاء وبث المعلومات [١٣، ص ٣٩٦].

لقد ظهرت نزعة استخدام اللغة بهدف أكبر اشتراكٍ ممكن من قِبَلِ سكان الدول الفتية في الحياة الاجتماعية السياسية في جميع الأماكن بعد تحقيق الاستقلال، وقبل كل شيء لتلبية حاجات التخاطب الحكومي العام باختيار تلك اللغة التي كانت الأكثر انتشاراً في البلد واستخدمت فيما مضى بصفة وسيلة التواصل بين السلالات. إن السعي إلى تأمين المشاركة الفعالة لأغلبية السكان في بناء الدولة وفي الحياة الاجتماعية السياسية هو الذي يوضح تلك الحقيقة، بأنه لدى إعلان استقلال الدول الفتية كانت عادة تُعلن إحدى اللغات الأصلية التي كانت وسيلة التواصل داخل التجمع السلافي الغالب عددياً لغةً حكومية أو قومية، وكانت تُجابه اللغة الغربية التي كانت تؤدي هذه الوظيفة في عهد الاستعمار، كلغة القسم الأعظم من السكان في مواجهة القسم الأصغر - المستعمرين والنخبة المحلية.

إن مجرد اختيار اللغة الأصلية بصفة الحكومية والعزم على استبدال الأوروبية الغربية بها يمكن تقويمهما كشاهد على الدقطة الحاصلة بعد التحرر للحياة الاجتماعية السياسية في الدول الفتية. ومع ذلك فقد تميّز كلٌ من نطاق وعمق عملية الدقطة جوهرياً من بلد إلى آخر. حيث لا تحددهما البيانات الواعدة، بل الإجراءات العملية، الموجهة إلى نشر

ضد الخط من شأن البنغالية - اللغة الأم لأغلبية السكان العظمى - وُضعت ونُفذت مهمات دقطة الحياة الاجتماعية والسياسية وتصفية التمييز القومي ضد البنغال.

وفي الوقت ذاته يمكن أن تظهر في المسألة اللغوية مصالِحٌ طبقية ضيقة. وكدليل في هذا الخصوص نورد مقابلة بين ردود الفعل المختلفة للشرائح الوسطى من السنغال ولأحد أقسام التاميل اللانكيين في سري لانكا على قرار حول المشكلة اللغوية عندما توصلت حكومة س.

بندرانايكة إلى حلٍ وسط مع زعماء حزب الاتحاد التاميلي.

تلخص الحل الوسط في التالي: تم الاعتراف باللغة التاميلية لغة الأقلية القومية الرئيسة في سري لانكا ولغة رسمية للإقليمين الشمالي والشرقي، وأعطى الحق للتاميل في تلقي التعليم باللغة التاميلية، وتؤدي بها الامتحانات عند التقدم إلى التوظيف الحكومي، لكن بشرط الإتقان الإلزامي للغة السنغالية. هذه الإجراءات الحكومية استدعت لدى السنغال المتعصبين قومياً ورعاة الدين البوذيين تفجراً جديداً من عدم الرضى والاستياء. وظهرت من المستائين كذلك عناصرٌ منظرية من التاميل، ذات المصلحة في الحفاظ على التوتر في العلاقات السنغالية - التاميلية والتي تستهدف غايات انفصالية [٥، ص ٣٦].

وليس من النادر أن يكون توتر العلاقات بين السلالات مرتبطاً بذلك الحل للمسألة اللغوية الذي ينشأ منه لدى تلك السلالات أو غيرها خطرُ البوقوع في وضع عدم المساواة مع السلالات الأخرى. يحدث هذا عادة في الظروف التي تجري فيها محاولات إعلاء الدور الاجتماعي الاتصالي في الترتيب التشريعي لإحدى اللغات، في حدود منطقة معينة أو وحدة إدارية إقليمية، بإعطائها صفة حكومية أو إقليمية. عند ذلك، من الممكن أن تقوم هذه اللغة بأداء دورها المرسوم قبل الموافقة على الوثيقة التشريعية فعلياً. والمثال النموذجي في هذا الخصوص هو رد فعل التاميل والبنغال على قرار الحكومة الهندية المركزية بتحقيق الانتقال في التخاطب الرسمي الهندي العام من اللغة الانكليزية إلى الهندية في الموعد المحدد سابقاً (عام ١٩٦٥). ففي نهاية عام ١٩٦٤ ابتدأت في جنوب الهند وفي البنغال الاحتجاجات الجماهيرية. وفي الوقت نفسه بدأ استخدام الشكل المحكي (الكهاري بولي، أو الهندستاني) للهندية - اللغة الأكثر انتشاراً - بصفة وسيط في الاتصال بين السلالات ذات اللغات الأخرى في الهند بأكملها.

وكمثال آخر يمكن أن نذكر النزعات إلى رفض الأسامية بصفتها لغة رسمية لدى السلالات التي تقطن الولايات

التبادلة بين اللغات الأوروبية الغربية والأصلية فحسب، بل إن لها أهمية كبرى، وأحياناً تصيح حاسمة لدى توزيع وظائف اللغات الأصلية. ففي الهند «يوسع ممثلو الجماعات اللغوية المختلفة حول المسألة اللغوية حملات ذات طابع سياسي ويتخذون خطواتٍ عمليةً» بهدف حل مشكلة اللغة لمصلحتهم» [٦، ص ١٧].

وبمجمّل الأمر، إن السعي إلى الديمقراطية لا يكون بالكلام، إنما بالفعل الذي يتجسّد في إثارة اللغة القريبة إلى الجماهير الشعبية العريضة، وليس لغة النخبة، وهذا يتعلق كلية بالتوجه السياسي للأوساط الحاكمة: «إن الحكومات المحافظة تساعد على الحفاظ على الوضع السائد للغة ما ذات ثقافة كبرى (عتيقة أو أجنبية)، دون الاكتراث بإمكانية استيعاب هذه اللغة من قبل الجماهير الشعبية، في حين تبذل الحكومات التقدمية جهدها للتغلب على الفجوة الحاصلة بين اللغة الرسمية والحالة اللغوية الواقعية» [١٠، ص ٨٧].

ومن المعروف جيداً، أن اللغة هي أحد المكونات الأهم للوعي الذاتي السلافي، وتشغل، كقاعدة، المكانة الأولى في التوحيد السلافي. ويقوم استخدام اللغة بهدف بلوغ الوحدة السلافية على أساس أنه يتولد لدى أعضاء السلالة، الذين يستخدمون لغة واحدة، إضافة إلى الوعي السلافي الواحد، شعوراً بالتضامن. هذا التضامن السلافي الداخلي، الخاص بجميع أعضاء التجمع، وبغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي، يقوى ويتبدى بشكل أكثر زخماً في تلك الحالات القصوى، التي تصيح السلالة فيها هدفاً للتمييز القومي، وعندما تعرض لغتها للهجمات والاضطهاد. عندها، يمكن للتناقضات الطبقيّة والاجتماعية، التي تجزئ التجمع، أن تنزاح مؤقتاً إلى المستوى الثاني، أما في المستوى الأول فتتصب أهداف الدفاع عن التجمع، وهو ما يمكن أن يشكّل مظهراً من الوحدة الاجتماعية [٨، ص ١٤]. فالتضامن السلافي الداخلي من هذا النوع كان طابعاً مميزاً لجميع الشعوب في المرحلة الأولى من النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار، في سبيل تقرير المصير الوطني. وكان التضامن من خصائص شعوب كثيرة بعد التحرير كذلك، كنهوض البنغال والتاميل في الهند في بداية الستينيات ضد إدراج الهندية بصفة لغة إلزامية. ففي ظروف العلاقات السلمية بين التجمعات يكون مثل هذا التضامن عادة أساساً للتوحد السلافي. ويُنظر إلى لغة التجمع في هذه الحالة كدليل على تفرده، تؤكد على وحدته وانفراده عن

اللغة الأصلية، وجدية عزم الأوساط الحاكمة والحكومات على تجسيد التصريحات المعلنة. وإن إدراج اللغة الأصلية في التخاطب الحكومي الرسمي العام يتناسب فعلياً مع مصالح الجماهير الشعبية العريضة، كونه شرطاً ضرورياً لإثارة فعاليتها ووسيلة جبارة لتعبئتها لبناء الدولة الحديثة المستقلة.

وتظهر لدى التجسيد العملي للخطة المرسومة صعوبات موضوعية جديدة، ومضاعفات سياسية، وليدة الموقف السلبي المتخذ من قبل بعض السلالات بالنسبة إلى اللغة الأصلية المعلنة حكومية، وكذلك السعي إلى الحفاظ على الوضعية السابقة في استخدام اللغة الأوروبية الغربية، وهو ما يميّز الشرائح العليا والنخبة التي حصلت على التعليم الأوروبي الغربي. كما يبدو من الأمور الصعبة كذلك موضوعياً استبدال اللغة الأوروبية الغربية بالأصلية بسبب عدم الجاهزية اللسانية لدى الأخيرة للتواصل في الدولة المعاصرة. إن اختيار واحدة من عدة لغات، والذي ينتجته كان منح امتيازات إلى تلك السلالة صاحبة اللغة الأم المختارة، استدعى توتر العلاقات بين السلالات.

أما العلاقة السلبية للفئات النخبوية تجاه اللغة الأصلية وسعيها للحفاظ على اللغة الأوروبية الغربية فقد تعيّن على أقل تقدير بشرطين. أولاً، بعدم رغبتها في فقدان صلاحيات اجتماعية هامة، صادرة عن إتقان اللغة الأوروبية الغربية التي تفتح الطريق إلى الوظيفة الحكومية، وإلى المهن ذات الاعتبار وإلى الأعمال عالية الدخل، وبرغبتها في الحفاظ على مواقعها في المجتمع تجاه المزارحين من الشرائح البرجوازية الصغيرة. في هذا بالذات يتحدّد سبب الوتيرة بالغة البطء في إدخال اللغة العربية في حقول التواصل الأهم في تونس وسبب الاستخدام الواسع المستمر فيها للغة الفرنسية، وسبب عدم الرضى بتعزيز التعريب من جهة قسم من المثقفين المدعين في الجزائر الذين يكتبون باللغة الفرنسية، وسبب تصريحات الأوساط الحاكمة في الهند دفاعاً عن اللغة الانكليزية التي تعتبرها هذه الأوساط «ليست وسيلة تواصل اعتيادية فحسب، بل وامتيازاً اجتماعياً واضحاً» [٨، ص ١٧٩]. ثانياً، بكون الارتباط المتعاطف للتطور الاقتصادي بالتقدم العلمي التقني في الدول ذات التوجه الرأسمالي يحدّد ارتفاع عدد الأشخاص الذين اتقنوا اللغة الأوروبية الغربية، وخاصة الانكليزية. وإن عدّد من يعرف هذه اللغات يزداد كذلك على حساب اختصاصي هذه الدول الذين تم إعدادهم خارج البلاد. ولا تُحدّد المصالح الطبقيّة أو الشرائحية العلاقات

التجمعات الأخرى.

البلدان المتحررة ذاتها. وهكذا، ارتفعت في الجزائر، حيث يتم اتباع خطة استبدال اللغة الفرنسية بالعربية، حصّة البرامج الوطنية في عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع عام ١٩٦٩ من ٢٥ إلى ٤٩٪ [١٢، ص ٢٩]. غير أن التوجّه إلى المصادر الأجنبية ما يزال يُكسب اختيار لغة بث المعلومات أهمية سياسية.

ويمكن استخدام اللغة في صالح الحفاظ على ثقافة الشعب وحمايته من تأثيرات ثقافة أخرى. فاللغة ليست وسيلة تعبير فحسب عن الثقافة، إنمّا هي، وبالمنعنى المعروف، الجزء الجوهرى والأساس فيها. لذلك فإن اتقان أية لغة، وخاصة في شروط التماس اليومي مع تجمع سلافي آخر، يعني عادة الالتحاق بثقافة التجمع المذكور. هذا الشرط يتسلح به الصفائيون على اختلاف أنواعهم، ويخوضون النضال في سبيل تطهير اللغة من الكلمات الدخيلة، ليس لأنها وردت من لغات أخرى، بل لأنها تُعتبر عناصر ثقافة أخرى. ولقد تم تتبع ارتباط المذهب الصفائي Purism بالنضال ضد التأثير الأجنبي بدقّة في مرحلة ما بعد الحرب. فكثيراً ما ولدت وطنية الأوساط الاجتماعية التقدمية في العديد من بلدان الشرق بعد التحرير طموحاً للخلاص ليس من اللغة الاستعمارية السابقة فحسب، بل ومن تأثيرها على اللغات المحلية. مثل هذه الصفائية ظهرت في الهند والبلدان العربية، في كوريا الديمقراطية والباكستان، وأدت إلى إبعاد عدد كبير من الكلمات الدخيلة، الواردة إلى لغاتها من لغات الدول الاستعمارية السابقة، واستبدالها بتشكيلات أصلية محدثة. وقد أصبحت الحركات الصفائية في عدد من البلدان جزءاً أساسياً من لحركات الأيديولوجية المعادية للغرب. وهكذا، هبّت في إيران في السبعينيات موجة دعوات لوقاية الثقافة الإيرانية، اللغة الفارسية والأدب من مختلف أنواع «التأثيرات الضارة» ومنها تأثير الغرب [٩، ص ١٠٨].

وهكذا، فإن استخدام اللغة كوسيلة وأداة للنضال السياسي والأيديولوجي، وهو ما لوحظ في بلدان عديدة في الشرق غير السوفييتي، وخاصة في المرحلة التي بدأت بعد انهيار نظام الاستعمار، شرّطته وفَسَّرته عوامل عديدة، احتلت مكانة هامة بينها وما زالت تحتلها العوامل الثقافية الأيديولوجية. لذلك فإن مشكلة ارتباط الثقافة، السياسة واللغة في بلدان الشرق تستحق الدراسة العميقة اللاحقة.

يمكن لاستخدام اللغة أن يقدم للتجمع السلافي الذي يتكلم بها، وكذلك لبعض الأفراد، جملة امتيازات اقتصادية أو مادية، وهو ما يعتبر حافزاً هاماً للحفاظ على اللغة المعنية والدفاع عنها. وكما ذكر سابقاً، يُلاحظ السعي إلى الحكم الذاتي في الهند لدى عدة أقوام، من بينها السانتال، والهوند، والبهيل. لكن مُطلَب الحكم الذاتي ليس ناتجاً دائماً عن حدوث تكتل سلافي وتشكل تجمع سلافي اجتماعي، بحيث يحتاج هذا التجمع إلى حكم ذاتي إقليمي اجتماعي لمصلحة تطوره اللاحق. الأمر يمكن أن يقوم بشكل آخر. يُصدّر مطلب الحكم الذاتي عن أمل الجماهير الشعبية في أنها ستحصل معه على امتيازات اقتصادية، سياسية اجتماعية وثقافية.

من المعروف للجميع، أن الحافز الهام لإتقان لغة جديدة لدى الفرد هو الامتيازات المادية المرتبطة باللغة المعنية، وخاصة إمكانية الحصول على عمل عالي الدخل. ويمكن اعتبار توزيع اللغات بحسب مهن معينة أو أنواع من الحرف ظاهرة منتشرة في الشرق غير السوفييتي، وخاصة في الدول التي ما تزال تستخدم فيها لغات الدول الاستعمارية السابقة. أثناء ذلك تتطلب المهن ذات المقام الرفيع والدخل العالي معرفة اللغات الأوروبية الغربية، أما المهن الأدنى مقاماً والأقل دخلاً فتتطلب إتقان اللغة الأصلية الإقليمية. . وهكذا. يقود هذا إلى أن معرفة إحدى اللغات الأوروبية الغربية تفتح الطريق إلى الارتقاء الاجتماعي. لذلك فإن ممثلي الشرائح العليا والمتفكّفة، مع تأييدهم لفكرة تعليم الشبيبة باللغات الأصلية، يسعون إلى إرسال أطفالهم إلى المدارس التي يتم التعليم فيها بلغة أوروبية غربية. يُلاحظ هذا في الفلبين [١٤، ص ٢٩]، وكذلك في عدد من الدول العربية، في مقدمتها تونس والمغرب [٧، ص ٥٠].

يتعلّق محتوى، وطابع المنشورات والبث باستخدام هذه اللغة أو تلك في وسائل الإعلام الجماهيري. وما زالت الصحافة، الإذاعة والتلفزة في الدول المتحررة من آسيا وإفريقيا تعتمد كثيراً على المصادر الأجنبية للمعلومات التي غالباً ما تقدم الأحداث بصورة محرّفة. بيد أن التناسب بين البرامج المستوردة والوطنية يتبدّل بسرعة في السنوات الأخيرة في صالح زيادة الزمن المخصّص للبرامج المعدة في

مراجع البحث

- (١) اينسلي ر. الصحافة في إفريقيا. موسكو، ١٩٧١. بالروسية.
- (٢) برازاوسكاس أ.أ. خبرة وتطور النزعة الاتحادية الهندية - المسألة القومية في بلدان الشرق. موسكو، ١٩٨٢، بالروسية.
- (٣) بروميلي يو. ف. المشكلات المعاصرة لعلم السلالات. موسكو، ١٩٨١. بالروسية.
- (٤) تشيرنيشيف ف. أ. دينامية الحالة اللغوية في الهند الشمالي. موسكو، ١٩٧٣، بالروسية.
- (٥) دريدزو أ. د.، كوتشنيوف ف. اي.، سيهاشكو اي. م. الهند والباكستان في الخارج. موسكو، ١٩٧٨. بالروسية.
- (٦) غاندي ك. ل. السياسة اللغوية في الهند المعاصرة. موسكو، ١٩٨٢. بالروسية.
- (٧) كاميليف س. خ.، ميشكوروف أ. ن. الحالة اللغوية والسياسة اللغوية في البلدان العربية. - السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في البلدان النامية. موسكو، ١٩٨٢. بالروسية.
- (٨) كلوف ب. اي. المشكلات اللغوية القومية في الهند المستقلة. موسكو ١٩٧٨. بالروسية.
- (٩) كوميساروف د. س. سبل تطور الأدب الفارسي الحديث والمعاصر. موسكو، ١٩٨١. بالروسية.
- (10) Corsetti R. *Lingua e politica.-Lingua e Politica: Imperialismi, identita, nazionali e politiche linguistiche in Asia, Africa, America Latina* (Abbaure M.B.M., Bansania, Bertoncini E. et al A. Cura di Corsetti R.). -Roma, 1976.
- (11) De Francs John. *Colonialism and Language. Policy in Viet Nam*. The Hague-Paris, 1977.
- (12) Katz E. and Wedell G. *Broadcasting in the Third World*. L., 1977.
- (13) Rubin J. *Language and Politics from a Sociologic Point of View*.-Language and Politics. P., 1976.
- (14) Sibayan B.P. *Survey of Language and Attitudes Towards Language in the Philippines*.-Language Survey in Developing Nations. Arlington, 1975.

ترجمة: د. عمر ألتنجي
(جامعة حلب)